المحور الرابع

إيران وصراع النفوذ الأمريكي الإسرائيلي في الشرق الأوسط

تطورات الموقف الأمريكي تجاه إيران في عهد المحافظين الجدد

علي الرغم من أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران كانت علاقة استراتيجية تلتزم بها الحكومات الأمريكية المتعاقبة أيا كان انتماؤها الحزبي، ذلك لأن الاستراتيجيات لا تتغير بسهولة، إلا أن تغير الظروف الدولية قد فرض ضرورة إجراء تعديلات أو تغييرات لها من قبل الأمريكيين .

وتتمثل أول هذه الظروف في قيام الثورة الإسلامية في إيران التي كان إعلان عدائها للأمريكيين أحد أهم عوامل قوتها وانتشارها شعبياً حيث كان الأمريكيون حلفاء للشاه المكروه من الشعب الإيراني . لكن ذلك التوجه لم يؤد إلي إثارة قلق الأمريكيين كثيراً نظراً لاحتفاظهم بتابعين لهم داخل حكومة الثورة ، وكذلك لاستمرار مصالحهم ومعاهداتهم السابقة دون أن تطلب حكومة الثورة تعديلها أو إلغائها .

كما أن صفقة الرهائن التي عقدها الحزب الجمهوري الأمريكي مع حكومة الثورة في طهران والتي أدت إلي دخول رونالد ريجان للبيت الأبيض كانت مؤشراً علي دوام العلاقات الأمريكية الإيرانية واستمرار لغة التفاهم وتبادل المصالح مهما كان ما يذاع علي الساحة الإعلامية مغايراً .

ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية، والتي كانت حكومة الخميني تدرك الدور الأمريكي في تحريكها ، لتؤكد العلاقات النفعية البرجماتية أكثر من ادعاءات المبادئ في خطة البروباجندا المعلنة ، فسارعت أمريكا بإرسال صفقات السلاح لإيران مباشرة وعن طريق إسرائيل ، ورتبت مخابراتها الاتصال بتجار وسماسرة السلاح لتحقيق هذا الغرض ،

ومن خلال اتصالات ومباحثات مستمرة مع حكومة الثورة الإيرانية حتى انتهاء هذه الحرب التي لعب فيها الأمريكيون دوراً واضحاً في كافة مراحلها . فقد كان لهم دور في توقيتها وكذلك في انتهائها وفي إجبار الجانب العراقي علي التخلي عن أي أرض إيرانية بقيت معه بعد انتهاء الحرب مثل شط العرب موطن النفط الإيراني .

وتواصل الأمريكيون في اتصالاتهم مع طهران لتنسيق المواقف علي الساحة الأفغانية وتقوية المقاومين المسلمين من سنة وشيعة ضد النفوذ السوفييتي ، وفتحت إيران حدودها لموجات المجاهدين السنة وللسلاح الأمريكي الإسرائيلي ، والمدعوم من قبل الدول العربية السنية ، لمحاربة السوفييت ، ولولا الدور الإيراني الداعم لما أمكن خروج السوفييت من الأراضي الأفغانية بهذه السرعة علي الأقل.

ولكن ثمة تغير جديد طرأ علي الاستراتيجية الأمريكية في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي، فقد تزامن ذلك مع ظهور تيار يميني داخل الإدارة الأمريكية والذي عرف بتيار المحافظين الجدد الذي ظهر بوضوح في عهد رونالد ريجان ، فقد تبني هذا التيار مفاهيم الهيمنة وقيام إمبراطورية أمريكية لتسيّد العالم .

وأسهمت مجموعة من الكتب والتقارير الصادرة عن مراكز أبحاث أمريكية في التأثير علي صناع القرار الأمريكي حيث لقيت هوي لديهم بسبب ميولهم الدينية التي وجهت أيديولوجيتهم كصراع الحضارات وغيرها. ووضعت هذه الأيديولوجية عدواً رأوا أنه قد يشكل عائقاً في طريق تنفيذ الاستراتيجية الجديدة حول الهيمنة والانفراد العالمي بعد سقوط الشيوعية وهو الشعوب التي تدين بالإسلام الأمر الذي دعا الإدارة الأمريكية اليمينية لزيادة حجم دعمها للدولة الصهيونية من جهة ، واتخاذ إجراءات عنصرية من بعد أيديولوجي ضد العرب والمسلمين من جهة أخري ، ولعل في هذا ما يشير إلي تعديل طفيف في الاستراتيجية

الأمريكية التي ساهم في رسمها علماء الجيوبولوتيك منذ بداية الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وبدت العديد من الظواهر علي التغير في سياسة الأمريكيين تجاه العالم الإسلامي ، والتي عززتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ م، بصدور العديد من التصريحات المعادية للإسلام والشعوب الإسلامية ، والدعوة لتوجيه ضربات نووية لمن اعتبرتهم أمريكا محاور للشر كإيران وسوريا ، ومعهم كوريا الشمالية من باب الديكور، وطلب الأمريكيون من الدول الإسلامية تغيير مناهجهم الدراسية . بل وخرجت دعوات تنادي باحتلال شرق المملكة العربية السعودية مركز النفط وإقامة جمهورية شيعية ترتبط بالأمريكيين متناسين تاريخ علاقات التحالف السعودي معهم ، وكما لو كان الأمريكيون قد أصبحوا في وضع يسمح لهم بإطلاق الحرية لعقولهم في تحديد مصير العالم أجمع .

ولا شك أن ذلك التوجه الأمريكي قد لاقي رد فعل لزيادة النبرة الدينية لدي حكام إيران، فردوا علي وصف الأمريكيين لهم بمحور الشر بوصف أمريكا بالشيطان الأكبر، وتعالت لديهم نبرة رفض سياسة الاحتواء أو التبعية للأمريكيين، وطالبوا بنصيب في النفوذ في المنطقة وهو ما اصطدم بنظرة الأمريكيين الفوقية لشعوب هذه المنطقة علي وجه الخصوص .

ودون أن يأبه الأمريكيون بأية مبادئ أو مواثيق دولية اندفعوا لاحتلال العراق وسط تصور بأن ذلك هو البداية لفرض الهيمنة علي المنطقة بأسرها إن بالحرب العسكرية أو بالتهديد بها ، وأعلنوا عن مشروعهم في تشكيل الشرق الأوسط الجديد ليكون الأساس في تكوين الإمبراطورية الأمريكية .

لكن تطور الأوضاع في العراق قد عطّل المشروع الأمريكي، وإذا كان السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلي المقاومة العراقية فإنها لم تكن لتوجد أو تكثر أو تنشط أو تستمر لولا الدعم المالي والتسليح والتسهيل لممرات الحدود عبر إيران، ولعل ذلك قد دعا الأمريكيين لإعادة النظر في موقفهم في العراق وكذلك في إعادة النظر في علاقتهم بإيران.

وأشارت الكثير من المصادر إلي محاولات الأمريكيين للاتصال بإيران ، فذكر البعض أن نيكولاس بيرتز قد أشار إلي أن الإدارة الأمريكية قررت إنشاء محطة في دبي تساعد علي توسيع رقعة الاتصالات والاستماع إلي الإيرانيين ، وأن وزيرة الخارجية الأمريكية قد عرضت استعدادها لاتخاذ سياسة تقارب مع إيران .

ودخلت بعض الشركات الأمريكية في محور الدفع نحو تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية حيث رتبت بعض هذه الشركات الكبرى لصفقة بترولية ترمي إلي دخول الغاز الإيراني إلي السوق الأمريكية كبداية للتفاهم وقبول فكرة تقاسم النفوذ في الشرق الأوسط والتي تشير إلي الاعتراف بالدور والنفوذ الإيراني لا تجاهله.

ويري البعض أن من العوائق التي ظلت تقف أمام هذا التقارب هو انعدام الثقة ورغبة كل جانب من أن يكون قدر استغلاله وتحقيق مصالحه أكبر من الآخر وهذا ما يسبب التراشق الإعلامي بينهما لدرجات تصل إلي التشدد والتصعيد التي ما زالت مستمرة وزادتها حكومة المحافظين في كلا البلدين.

ويحاول بعض المتشددين من السياسيين الأمريكيون إعادة إيران إلي ما كانت عليه أيام الشاه أي تابعة للنفوذ الأمريكي، في حين يرفض السياسيون المتشددون الجدد في طهران هذه النظرة ويحاولون أن يكونوا شركاء أو حتى وكلاء للأمريكيين في القضايا الإقليمية لا أن يعودوا إلي التبعية، وهي أمور أسهمت في سياسة التصعيد وزيادة حدتها أيضاً.

ولهذا ففي الوقت الذي يحتفظ فيه الأمريكيون بقوات عسكرية في الخليج وأفغانستان والعراق ويحيطون بالعنق الإيراني، وفي انتهاجهم لسياسة مستفزة ضد حلفاء إيران في المنطقة مثل سوريا وحزب الله اللبناني، فإن إيران تسير في طريق زيادة تأزيم الموقف في العراق بشكل لا يسمح للأمريكيين بالتقاط الأنفاس. كما تحاول إيران إثارة بعض القلاقل أمام بعض الأنظمة العربية الموالية للأمريكيين، إلي جانب اتخاذ سياسة عدائية معلنة ضد إسرائيل الحليف الأقوى للأمريكيين في المنطقة .

وهناك ورقة أخري تلوّح إيران باستخدامها ضد الأمريكيين تتمثل في احتفاظها ببعض كوادر تنظيم القاعدة دون تسليمهم للأمريكيين، والتلويح بإمكانية دفعهم لمواجهة الأمريكيين علي ساحتي العراق وأفغانستان .

هذا إلي جانب مساعي إيران لتفعيل دورها علي ساحة الدول الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي في آسيا الوسطي والقوقاز والملاصقة لحدودها الشمالية، وتحاول فتح الباب لبعض الشركات الأمريكية العاملة في مجال البترول كي تكون ورقة ضغط علي حكومة واشنطن .

وتسعي إيران في التقارب مع الدول العربية الخليجية ، وهم الحلفاء التقليديون لأمريكا ، أن ترسخ ثقافة ترمي إلي إدراك أن الأمن مع إيران أفضل من دوام استيراده من أمريكا بأثمان باهظة وأن التاريخ لا يشير إلي خطورة الصدام بين الفريقين الإسلاميين بقدر ما يشير إلي تقلب السياسة الأمريكية وتغيرها إلي النقيض وفقا لمصالحهم كما هو نموذج موقفهم من الشاه حليفهم السابق.

ولعل هذا التوازن هو الذي دعا بعض السياسيين في كل من أمريكا وإيران إلي الاتجاه نحو الحوار أكثر من السير في طريق التصعيد ، وأن تخضع هذه السياسة البرجماتية إلي إمكانية المساومة .

ولا يوجد خلاف جوهري في توجه بعض السياسيين الأمريكيين في التعامل مع إيران كما يري البعض حتى المتشددين منهم، ففي الوقت الذي يري فيه جورج بوش أنه بإمكان مؤسساته التعامل مع عملاء إيران داخل العراق، يري أعضاء الحزب الديمقراطي الأمريكي أنه يمكن إشراك إيران في حل الأزمة العراقية ، ولعل هذا يشير إلي اضطرار الإدارة الأمريكية اليمينية لتغيير سياستها المتشددة مؤقتاً تجاه إيران وتغليب سياسة التقارب علي حساب سياسة التصادم التي انتهجتها في البداية والتي مازالت تنتهجها في العلن ، وأن الهدف هو المحاولة لحل أزمة العراق التي أصبحت معوقة لاستمرار المشروع الأمريكي سواء في المنطقة أو تحقيق الهيمنة والانفراد بتسيد العالم بدءاً بالشرق الأوسط .

ويشير البعض إلي ظهور قدر من ملامح التغير النسبي في العلاقات الأمريكية الإيرانية، فحين طلب عبد العزيز الحكيم زعيم حزب الدعوة الشيعي في العراق من إيران أن تبدأ حواراً مع أمريكا أعلن علي الفور علي لاريجاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني موافقته علي ذلك ، وأعقبه إعلان الأمريكيين بالموافقة أيضاً . ولعل في ذلك تأكيد لما ذكره بعض المحللين من أن إيران تملك الكثير من الأوراق التي تساعد الأمريكيين علي الخروج من مأزق العراق بنفس القدر الذي تملكه في توريط الأمريكيين فيه .

وقد أصبحت هذه السياسة الأمريكية المتضاربة تجاه إيران موقع نقد من الأوربيين حلفاء أمريكا، بل موضع نقد من بعض السياسيين الأمريكيين في الداخل الأمريكي . وأسهم عدم وجود سياسة أمريكية واضحة أو محددة تجاه إيران في إتاحة

الفرصة الزمنية لنمو المشروع النووي الإيراني كي يكون ورقة ضغط أخري علي حكومة المحافظين الجدد في واشنطن علي الأقل من قبل اللوبي الصهيوني .

فقد ذكر بعض السياسيين الأمريكيين المعارضين لسياسة جورج بوش أنه تبني سياسة خاطئة تجاه هذا الملف وتجاه العلاقة مع طهران بشكل أعم ، وأن البيت الأبيض قد فوّت فرصة التفاوض مع الإيرانيين حين قام السفير السويسري في طهران بعرض رغبة إيران في التفاوض مع الأمريكيين ، لكن ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي المعروف بغلوه في التشدد أغلق الباب أمام هذه الفرصة .

ولم يكن العرض الإيراني للتفاوض مع الأمريكيين كما أشارت بعض المصادر قاصراً علي الملف النووي بل شمل كذلك عرض طهران بوقف دعمها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ، والعمل علي تحويل حزب الله اللبناني إلي منظمة سياسية اجتماعية . وطلبوا من الأمريكيين مقابل ذلك رفع العقوبات الاقتصادية وتطبيع العلاقات والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، لكن الأمريكيين في البيت الأبيض رفضوا هذا العرض. كما رفضوا قنوات أخري للتفاوض أو الاتصال مع الإيرانيين في جنيف وأفغانستان بقصد تبادل المعلومات أو تبادل عناصر من حركة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني والمرتبطة بالأمريكيين مقابل عناصر من تنظيم القاعدة موجودين في إيران.

وتشير الكثير من الدلائل علي أن هناك العديد من قنوات الاتصال مازالت مفتوحة بين أمريكا وإيران سواء عن طريق وسطاء أوربيين أو عبر قنوات سرية حالت دون وصول لهجة التصعيد المعلنة إلي طريق مسدود وانحصارها في حدود كونها أوراق ضغط في يد كل منهما للتفاوض أو التفاهم مع الطرف الآخر.

ويري بعض الكتاب بأن المصالح المشتركة بين أمريكا وإيران كثيرة ومستمرة وأنها لا تسمح بنشوب خلاف حقيقي بين الجانبين ، بل أن الحقيقة التي يتغافلها البعض هو أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م قد أكدت ضرورة وجود تحالف أمريكي إيراني كما ذهب الكاتب الأمريكي جورج فريدمان ، وأن نواة هذا التحالف ونتائجه كانت استيلاء أمريكا علي أفغانستان والعراق بمساعدة إيران ولغرض مشترك يؤكد هذا التحالف . كما أن تعيين الأمريكيين لروبرت غيتس كوزير للدفاع خلفاً لأحد الصقور المعادية للتقارب مع إيران وهو رامسفيلد يعد من دلائل دعم سياسة التقارب الأمريكي مع إيران ، فقد كتب غيتس في دراسة سبقت توليه لمنصبه وبتوصية من الرئيس الأمريكي نصح فيها الإدارة الأمريكية باستخدام القفازات الحريرية مع إيران بدلا من القوة أو القفازات الحديدية.

ونشرت بعض الصحف عن قيام أحمد الجلبي، أحد زعماء المعارضة الشيعية التي عادت إلي العراق علي متن الدبابات الأمريكية ، بالوساطة بين طهران وواشنطن حيث تمكن من إقناع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ونائبه هاشمي شمرة عن القيام بوساطة أو لعب دور في حل الأزمة الأمريكية في العراق إذا ما تولي منصب رئيس الوزراء في العراق ، لكن واشنطن لم تبد حماساً في تأييد وصول الجلبي إلي هذا المنصب نظراً للمعلومات غير الموثقة أو الدقيقة التي أوصلها إلي الإدارة الأمريكية حول العراق قبل الاحتلال ، ومع ذلك فإن بعض الأمريكيين مازال يري أن الجلبي أو غيره يمكن أن يسهم في نسج خيوط جديدة للتقارب أو التفاهم الأمريكي الإيراني ،ولعل هذا البعد من الجوانب التي صوت عليها الأمريكيون لصالح باراك أوباما ضد سياسة التشدد التي انتهجها الحزب الجمهوري بنفس القدر الذي أسهمت فيه سياسة التشدد الأمريكية إلي دفع الإيرانيين لاختيار تيار إيراني متشدد بزعامة أحمدي نجاد ، وأصبح أسلوب التقارب مرهون بمستقبل هذا المحور الذي يحدده إما وعد أوباما أوضغط اللوبي اليهودي علي صانعي القرار الأمريكي.

النفوذ الإقليمي بين إيران وأمريكا وإسرائيل

علي الرغم من عوامل الحرص التي أبداها بعض السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية ونظرائهم في حكومة الثورة الإسلامية في إيران علي دعم سياسة التقارب بينهما إلا أن حكومة المحافظين الجدد في واشنطن تبدي اعتراضاً علي تعامل إيران معها من منطلق الندية أو التساوي. ولعل مثل هذه النظرة ، وفي ظل الانفراد الأمريكي بالقوة في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، هي التي تدعو الأمريكيين إلي الميل إلي سياسة فرض الشروط أو حتى تبادل المصالح من خلال تفضيل سياستها ومصالحها أولا .

فحينما طرحت حكومة الثورة الإسلامية في إيران مبادرة لدعم سياسة التقارب مع أمريكا فيما أسماه البعض صفقة تضمنت مساعدة الأمريكيين علي الساحة العراقية في ضبط الأمن وإنشاء مؤسسات ديمقراطية تحكمها حكومة علمانية ، والضغط علي حكومة حماس في فلسطين لوقف العنف ضد إسرائيل ، وقبول ودعم المبادرة العربية حول قيام دولتين إسرائيل وفلسطين ، وطمأنة الأمريكيين علي الطابع السلمي لبرنامجها النووي ، مقابل أن تدعم أمريكا النشاط النووي السلمي أو تسمح به ، وترفع العقوبات ، وتوقف النشاط العدائي تجاهها ، وتعترف بدورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط الذي تسعى لإنشائه ، رفض المحافظون الجدد هذه المبادرة الإيرانية لأنها تحتوي علي مفهوم الندية ولا تراعي التفاوت في حجم القوة بين الدولتين ، إلي جانب أنها تصطدم بسقف النفوذ الأمريكي أو الإسرائيلي المرتبط بهم في الشرق الأوسط .

لكن عوامل جديدة قد دعت الإدارة الأمريكية إلي إعادة التفكير في سياسة التقارب مع إيران علي الرغم من إدراك هذه الإدارة إلي أن بعض هذه العوامل تقف إيران وراءها في طريق دفع الإدارة الأمريكية إلي هذا الطريق . فما يجري في العراق من اضطراب

مثير للقلق حول الأمريكيين، وما يجري في أفغانستان من عودة النشاط الحربي لحركة طالبان ، وحتى تنظيم القاعدة ، لا يجري بعيداً عن توجيه إيراني ، إلي جانب النشاط الإيراني في دول آسيا الوسطي وبحر قزوين حول حقول النفط والغاز هناك وامتلاكها لبعض الجوانب المؤثرة يعد من الأوراق الهامة في يد الإيرانيين .

أما علي صعيد السياسة الداخلية في أمريكا، وهو مرتبط بما يدور علي الساحة العالمية حول الشرق الأوسط ، فقد أخفق الحزب الجمهوري الحاكم في أمريكا في الحفاظ علي سيطرته علي المؤسسات السياسية حيث تحولت لصالح الحزب الديمقراطي ، وأدي ذلك إلي خروج أحد أركان المحافظين الجدد وهو رامسفيلد وزير الدفاع واستبداله بغيتس الذي يميل إلي سياسة التفاهم مع إيران ، إلي جانب تقرير بيكر هاملتون الذي ينصح بضرورة التقارب أو التفاهم الأمريكي الإيراني .

وأعاد السياسيون في إيران طرح مقترحات جديدة من شأنها إعادة أسلوب التفاهم أو التقارب مع الأمريكيين ولكن بشرط الاعتراف لهم بدور إقليمي حيث أرسل الرئيس الإيراني أحمدي نجاد رسالة من هذا النوع عبر الحكومة الإيطالية في نوفمبر ٢٠٠٦م لكن هذا العرض قوبل بالرفض من الرئيس الأمريكي محاولا حل الأزمة العراقية وغيرها من قضايا المنطقة بعيداً عن أي دور لإيران حتى لا تملي عليه أية شروط وبخاصة حول الاعتراف بدور إقليمي في الشرق الأوسط حيث سيشكل ذلك تعطيلا للمخطط الأمريكي حول إعادة رسم خريطة المنطقة .

وحاولت الحكومة الأمريكية اللجوء إلي خطة ترمي إلي تقليص النفوذ الإيراني بتقوية النفوذ الشيعي العربي في العراق وضرب الميليشيات الشيعية الموالية لإيران ، ومحاولة تقوية السنة في العراق ودفعهم إلي لعب دور أكبر علي الساحة السياسية العراقية ،

وهي أمور لم تحسب حسابها منذ بدء احتلالها للعراق وتستوجب تغييراً جوهرياً وسريعاً في سياستها بعد أن أسهمت هذه السياسة في تمكن العناصر الشيعية، وإثارة الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة حين أقدمت علي إعدام صدام حسين وحمّلت الشيعة مسؤولية تنفيذ القتل الذي كان قد تقرر سلفاً في واشنطن .

كما حاولت الإدارة الأمريكية محاصرة دور حزب الله اللبناني وكذلك سوريا وحركة حماس الفلسطينية والتي تعد أوراق ضغط إيرانية ، ودفع حلفائها من العرب كمصر والسعودية للعب دور تجاه هذه القضايا والذي أسفر عن اتفاق مكة بين الفصائل الفلسطينية ، ثم محاولة العرب لحل القضية اللبنانية علي حساب تقليص دور حزب الله الموالي لإيران ، وكذلك تقليص الدور السوري والضغط علي النظام السياسي في سوريا من خلال مسألة المحكمة الدولية التي قد تطاله من لبنان .

وأدرك السياسيون الإيرانيون ما ترمي إليه إدارة بوش من تفريغ أوراقها السياسية وشل قدرتها علي لعب دور في قضايا المنطقة التي تسعي لأن يكون لها نفوذ إقليمي فيها ، فردت علي ذلك بدعم دور أوسع لحلفائها الشيعة في العراق ودفعهم لتفجير الموقف إلي درجة يصعب علي الأمريكيين السيطرة عليه ، وأسهمت في دفع حزب الله لأن يلعب دوراً في زيادة تأزيم الأزمة اللبنانية ، وعدم استجابته لأي دور عربي يسعى لحل الأزمة ما لم يكن لحزب الله دور مؤثر وفاعل ، ثم دعم حكومة حماس الفلسطينية دعماً مادياً يساعدها علي مقاومة الحصار المفروض عليها والذي لم تستطع الحكومات العربية فكه ، وبالتالي حاولت أن تمسك بأوراق تمكنها من إمكانية الوصول إلي سياسة التفاهم أو التفاوض الذي تريده مع الأمريكيين من منطلق الشراكة لا التبعية والذي ترفضه حكومة بوش ، وهذا ما جسدته رسالة الرئيس الإيراني الموجهة للشعب الأمريكي.

ولا شك أن مسعى إيران إلي نفوذ أو دور إقليمي يصطدم بما تخطط له إسرائيل من وصاية أمنية تريد فرضها علي المنطقة بحكم امتلاكها لأكبر قوة عسكرية فيها ، وتري أن إيران إذا ما سارت في طريق تنمية قدراتها العسكرية وربما النووية ستشكل عائقاً أمام دورها الإقليمي . كما أن استمرار الدول العربية علي كونها دول استهلاكية يدفع كل من طهران وإسرائيل إلي التنافس عليها كسوق اقتصادي مهم لتسويق منتجاتها إلي جانب الدول الأوربية والولايات المتحدة وهذا هو الهدف الأهم.

كما أن هاجس إسرائيل الأكبر لا يقف عند حد التنافس علي دور إقليمي في المنطقة بل يتعلق بوجودها نفسه من خلال نمو الروح العدائية في إيران ضد وجود إسرائيل من الأساس حتى ولو كان ذلك لدى البرجماتيين من سياسيي إيران . وعلي ذلك فإن اللوبي اليهودي في أمريكا يضيق بتأخر سياسة أمريكا في اتخاذ موقف حاسم تجاه النمو العسكري والنووي في إيران . ويحاول الكثير من اليهود الأمريكيين إعادة برمجة السياسيين في واشنطن من الحزب الديمقراطي الذي يميل إلي سياسة التقارب مع إيران وليس التصادم معها . لكن هذا الاتجاه لم يجد صدي كبيراً حيث أن بعض المفكرين الأمريكيين قد بدأ يحذر من التجاوب مع استراتيجية إسرائيل علي حساب المصالح الأمريكية ، وهذا البعد تجسّد في كتاب الرئيس الديمقراطي السابق جيمي كارتر عن القضية الفلسطينية الذي هاجم فيه سياسة إسرائيل.

وبغض النظر عن أن نمو إيران العسكري ، الذي ساهمت فيه إسرائيل دعماً وصناعةً ، يراه البعض يحمل خطراً علي وجود إسرائيل ، فإن النمو الاقتصادي المرتبط بالدور الإقليمي الذي تسعى إليه كل من إيران وإسرائيل والذي يشير إلي محاولات التنمية الصناعية المرتبطة بالطاقة النووية في كلا البلدين ، هو الذي يدعو إلي هذا الصراع أو

التنافس علي أكبر قدر من الدور الإقليمي ، ولهذا فإن الدول الصناعية الكبرى مع الولايات المتحدة قد رأت في اجتماعها في سي لاند ٢٠٠٥ م أن إيران هي إحدى الدول المؤثرة والمتأثرة بصورة مباشرة بأمن منطقة الشرق الأوسط الموسع .

كما أن نمو دور إيران الإقليمي وإقرار الأمريكيين به من باب الفرض أو تبادل المصالح سيقلل من حجم الدور الإسرائيلي الإقليمي المحدد في الاستراتيجية الأمريكية وهو ما تسعى إسرائيل إلي معارضته حتى ولو أدي بها الأمر إلي توجيه ضربة عسكرية لإيران تتورط فيها أمريكا وهو ما تحاول الوصول إليه خلال المدة المتبقية للمحافظين الجدد أو الصقور الأمريكيين التي ستنتهي بنهاية رئاسة جورج بوش في نهاية ٢٠٠٨ م .

ويحاول بعض المفكرين من اليهود إقناع الرئيس بوش أن ينهي حياته السياسية بعمل ديني يخلده في التاريخ ويحسن صورته بعد إخفاقاته العسكرية علي الساحتين العراقية والأفغانية بأن يقوم بضرب إيران كقوة إسلامية تفتح الطريق لحلم أمريكي صهيوني في السيطرة علي العالم . وتدرك إسرائيل أنها إذا لم تفلح في إقناع الأمريكيين في هذا الاتجاه فإنه بانتهاء ولاية جورج بوش وتولي الديمقراطيين ، وانتهاء رئاسة أحمدي نجاد في إيران وتولي الإصلاحيين بدلا من المتشددين ستتغلب سياسة التقارب أو التفاهم الإيراني الأمريكي وهو ما تخشاه . ولعل ما أحاط أمريكا والعالم من أزمة اقتصادية طاحنة لا تسمح للأمريكيين بالإنفاق علي حرب أخري ، ونجاح المرشح الديمقراطي أوباما بسبب برنامجه الانتخابي الداعي إلي سياسة التفاهم لا التصادم يرجح منهج التقارب بين أمريكا وإيران .

موازين القوي الدولية والدور الروسي والصيني في الشرق الأوسط

الدور الروسي تجاه إيران

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تضاءل دور روسيا إلي حد كبير بفعل تمزق قوتها العسكرية والاقتصادية بعد أن كانت قائمة في جزء من تنظيمها علي ما كانت تنتجه الدول التي استقلت عنها، وارتباط سياستها الاقتصادية بدورها السياسي الخارجي من أسواق خارجية ومصالح اقتصادية تحدد دورها في التوازن الدولي . وخلال الفترة التي حاولت روسيا أن تخرج من معاناتها الاقتصادية المتردية كان الأمريكيون يحاصرونها حتى في الدول المجاورة لها والتي تقع علي حدودها، وحاولوا السيطرة علي مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين إلي جانب سيطرتهم علي نفط الخليج .

كما أن الأمريكيين في سعيهم لبسط سيطرتهم ووجودهم العسكري في دول البلطيق، ومسعاهم لتطويق روسيا البيضاء آخر حلفاء الروس ، وكذلك في احتلالهم للعراق وتدمير السلاح الروسي فيها حيث كانت مرتبطة بحلف مع الروس أيضاً ، قد وجهوا المزيد من الإهانة لروسيا ، وتحدياً يصعب علي الشعب الروسي قبوله حتى ولو قبله مرحليا بعض سياسييهم .

وفي الوقت الذي سطت فيه الأزمة الإيرانية علي الساحة السياسية والذي تمثل في محاولة الأمريكيين لفرض سيادتهم علي إيران استكمالاً لسيادتهم علي أفغانستان والعراق، وارتباطهم بحلف وثيق مع تركيا ، وجميعها تحاصر أي دور روسي ، حاولت روسيا من أجل استعادة قدر من دورها الإقليمي علي الأقل أن تلاعب الأمريكيين علي ساحة إيران حتى يكون لها دور أوسع في الشرق الأوسط الكبير الذي تشرع أمريكا في إقامته .

ويعني هيمنة أمريكا علي إيران احتلالاً أو إحتواءاً اقترابها من الجنوب الروسي والعودة إلي استراتيجية الستار الحديدي حول الخناق الروسي أن تدخل روسيا قسراً في دائرة النفوذ الأمريكي وهذا ما ترفضه أدبيات الثقافة والتاريخ الروسي .

ومع أن سيادة النهج الديني في إيران بعد الثورة قد حد من إمكانية نمو النفوذ الشيوعي الذي تخلت عنه روسيا إلي حد كبير إلا أن بعض الأمريكيين يرون أن مساعي أمريكا لإضعاف التيار الديني بضربه أو محاصرته قد يخلق فراغاً سياسياً إيرانياً قد تنجح روسيا في أن تملأه مستثمرة سياسة العداء لأمريكا السائدة في إيران ، وتحد بذلك من نجاح مشروع الهيمنة الأمريكية علي العالم أو تعطله علي الأقل .

ولعل في ذلك ما يفسر محاولة الروس للعب دور في الساحة الشرق أوسطية مستعينين بالمناخ المصاحب لسياسة المعارضة للدور الأمريكي في إيران والمنطقة العربية، وهو المناخ الذي قد يرحب في المقابل بدور روسي يدور حول المصالح الاقتصادية والسياسية بعد أن تراجعت المخاوف من الأيديولوجية الشيوعية التي كانت تحد من نمو الدور السوفييتي في دول الخليج العربي من قبل .

وجاءت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لكل من السعودية وقطر لتشير إلي مساعي روسيا للعب دور في الشرق الأوسط بعد أن تعافت روسيا نسبيا من الناحية الاقتصادية ، فطرحت الزيارة إمكانية استفادة العرب من روسيا في مجال الطاقة النووية السلمية ، وكذلك سعي الدول الخليجية لامتلاك أقمار صناعية مخصصة للاتصالات ونقل المعلومات والاستشعار عن بعد ، إلي جانب دعم الاستثمارات والتبادل التجاري مع روسيا

وكانت روسيا قد انتهجت هذه السياسة بدعوتها لقادة حركة حماس الفلسطينية مخالفة بذلك سياسة أمريكا في محاصرة هذه الحركة والسعي لضربها

واعتبارها حركة إرهابية حتى ولو كان وصولها إلي السلطة قد جاء من خلال أسلوب ديمقراطي تدّعي أمريكا دعمه .

وإذا كان البعض يري أن سياسة روسيا في الخليج العربي لا تقفز في بدايتها إلي حد التنافس مع الدور الأمريكي إلا أنها لا شك لا تجعل الموقف الأمريكي ينفرد وحده بتلك المنطقة، ويحقق أيضا بعض المصالح المشتركة مع دول الخليج فيروّج لصفقات سلاح فيها، ويحاول أن يحد من موقفها في دعم القضية الشيشانية . كما أن إقبال الدول الخليجية علي نمو دور روسي في منطقتهم من شأنه أن يعزز خياراتهم الاستراتيجية بالشكل الذي يدعو الأمريكيين إلي أن يحسبوا حساباً لدورهم الإقليمي بدلا من تهميشه في صياغة مستقبل المنطقة ، وكذلك ضمان مراقبة الروس لحجم النشاط النووي الإيراني .

وإذا ما قارنت الدول الخليجية الدور الروسي بالدور الأمريكي الذي لا يراعي قدر التحالف التاريخي معهم، ويرسم استراتيجيات إقليمية بعيداً عنهم أو حتى علي حسابهم ، ويستخدم أساليب الضغط عليهم بأساليبه الجديدة كحقوق الإنسان ودور المرأة والحريات والديمقراطية وغير ذلك ، فهي أمور بعيدة عن أسلوب الروس بشكل قد يدعو هذه الدول إلي قبول دور روسي أكبر كبديل استراتيجي وكورقة ضغط علي صانعي السياسة الأمريكية تجاه دورهم في الخليج أو المنطقة العربية عموماً .

كما أن الروس قد لعبوا دوراً مماثلاً تجاه الأزمة الإيرانية سواء من خلال دعم نشاطهم النووي والتأكيد علي أنه لأغراض سلمية أو القبول بوسائل ضغط اقتصادي أو سياسي داخل المنظمة الدولية ، ودعموا اتجاه الحوار والتفاهم مع إيران كبديل لسياسة التصعيد التي تنتهجها أمريكا والدول الغربية ، وإعلانها عن رفض توجيه ضربة عسكرية لإيران المتاخمة لحدودها .

وأبدي الأمريكيون قلقاً متزايداً تجاه الدور الروسي نحو الخليج العربي وإيران والذي تصاعد مع سياسة بوتين الذي أصبح يطلق عليه القيصر الجديد مما دفعهم إلي الوقوف أمام انضمام الروس لمنظمة التجارة العالمية وهو أمر يثير حنق الروس ويزيد من سعيهم لأوراق ضغط مقابلة من خلال الملف النووي الإيراني وقضايا الشرق الأوسط والقضية الكورية .

وبدأ الأمريكيون لمساومة الروس حول مسألة انضمامهم إلي منظمة التجارة العالمية مقابل إطلاق يدهم في الملف النووي الإيراني، لكن الروس لم يتحمسوا لهذه المساومة الأمريكية لإدراكهم أن انضمامهم الطبيعي إلي هذه المنظمة قد يتوازى زمنيا مع مساومة الأمريكيين، إلي جانب أن أتباع الحزب الديمقراطي الأمريكي الذي اقتربت سيطرتهم علي مؤسسات السياسة الأمريكية يشكل عائقاً في دعم التجارة البينية بين روسيا وأمريكا. ومع ذلك لم يرفض الروس هذا التوجه السياسي أملاً في أن يحقق قدراً أكبر من مصالحهم ، ولذلك أبدوا بعض المرونة حين أعلن مندوبهم الدائم في المنظمة الدولية أن بلاده من الممكن أن تصوت لصالح قرار يفرض عقوبات علي إيران متخلياً بذلك عن نهج سياسي داعم لإيران بشكل أكبر من قبل .

وأدرك الإيرانيون ما قد تسفر عنه هذه المساومات بين الأمريكيين والروس وهو ما يقلل من الدور الروسي الداعم لهم والذي يغلّب حجم المصالح الروسية مع أمريكا علي حجم المصالح التي تربط روسيا بهم . فوفقاً لهذه السياسة البرجماتية سارع السياسيون الإيرانيون إلي زيارة موسكو وطرح فكرة لإقامة مؤسسة مشتركة لتخصيب اليورانيوم الإيراني في روسيا ، وهو اقتراح روسي سبق أن عرضه الروس من قبل ورفضه الإيرانيون ، فأبدوا موافقة عليه ويقضي بإقامة حوالي ٢٥ محطة نووية لتوليد الكهرباء خلال عشر سنوات .

كما أبرمت إيران صفقة عسكرية مع روسيا تزود روسيا بمقتضاها إيران بأنظمة صواريخ للدفاع الجوي تبلغ قيمتها حوالي مليار دولار تحصل بموجبها إيران علي ٢٩ نظاماً صاروخياً قادراً علي تحديد العديد من الأهداف بين طائرة وصاروخ، وكذلك اتفاق حول تجديد السلاح الجوي الإيراني .

وقد أثارت هذه الصفقة الدول الأوربية إلي جانب أمريكا وإسرائيل لدرجة دعت الأمريكيين إلي التهديد بضرب الشحنات العسكرية قبل وصولها إلي إيران. ووجدت روسيا في الطرح الإيراني ما يساعد علي دعم اقتصادها مما دعاها إلي العودة إلي الدول الأوربية وإبلاغها مراعاة المصالح الروسية عند صياغة أي مشروع لفرض عقوبات علي إيران ، وهو اتجاه يلقي قبولا من بعض الدول الأوربية .

ولهذا فإن لغة المصالح ستظل تحيط بأبعاد السياسة بين الأمريكيين والروس وغيرهما كالصين واليابان ودول أوربا حول الموقف من الملف النووي الإيراني الذي تحاول إيران استثماره .

وهناك محور آخر تحاول به الحكومة الأمريكية الضغط علي إيران ويتصل بالعلاقات بين إيران وروسيا، ويتمثل هذا المحور في سيطرة الأمريكيين علي كثير من القواعد العسكرية في دول آسيا الوسطي والقوقاز وأولها أزربيجان وكازاخستان وجورجيا، وهي دول متاخمة للجنوب الروسي وفي نفس الوقت للشمال الإيراني . وتحاول أمريكا أن تثير مشكلات حول قضايا الحدود والحقوق في بحر قزوين ، كما تحاول استغلال وجود أقلية أزربيجانية في الشمال الإيراني يمكن استغلالها كورقة ضغط علي حكومة طهران تحت دعاوى حقوق الأقليات وحق تقرير المصير والحريات والحكم الذاتي ، وهي دعاوى تجيد

السياسة الأمريكية استغلالها وتطويع المنظمة الدولية للترويج لها ضد استقرار الشعوب التي لا تدور في فلكها .

وقد أقامت أمريكا بعض المعاهد لهذا الغرض وروّجت للكتب التي تسير في هذا الاتجاه، كما استقطبت العديد من الإيرانيين المعارضين من الإقليم الذي تكثر فيه الأقلية الآزارية وعقدت لهم الندوات، وسلطت عليهم الضوء من خلال وسائل إعلامها .

ولا تكتفي الإدارة الأمريكية بذلك بل تحاول إثارة الأقليات الأخري في إيران كالعرب والأكراد والتركمان والبلوش ، وكذلك اللعب علي وتر الأقلية السنية ضد الأغلبية الشيعية ، وهي في مجموعها أوراق تحاول من خلالها أمريكا ، مستعينة بإسرائيل ، إثارة الداخل الإيراني ، أو استخدامها إذا لزم الأمر كسبيل لغزو إيران أو إخضاعها مستقبلا .

وتدرك روسيا أن مثل هذه السياسة ستمكن الأمريكيين من الضغط عليهم علي حدودهم، ولذلك تحرص روسيا علي أن تلعب دوراً في دعم حكومة إيران سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التدخل في بعض الدول الحدودية بالشكل الذي لا يتيح للأمريكيين تحقيق سيطرة كاملة عليها أو ضمان تبعية مطلقة لها من قبل هذه الدول . فعقدت روسيا اتفاقية ثلاثية جمعتها مع أزربيجان وكازاخستان حول أوضاعها القانونية في بحر قزوين . كما تحاول روسيا مراقبة الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة ، وتتبادل مع إيران معلومات عسكرية تساعد علي تحجيم الوجود الأمريكي أو مواجهته إذا دعت الضرورة .

علي أن البعض يشير إلي أن علاقة روسيا بإيران تحكمها المصالح فقط وأن إيران ليست إلا ورقة تفاوضية بين روسيا وأمريكا ، وأن الفترة المرحلية التي تبدي فيها روسيا تقارباً مع إيران ترمي إلي استغلال إيران بعقد صفقات تجارية وعسكرية تعين الاقتصاد الروسي ، أو بمعنى آخر أن علاقة روسيا بإيران علاقة تكتيكية وليست استراتيجية .

ولعل الكثير من السياسيين في إيران يدركون هذا البعد مما يدعوهم إلي عقد صفقات طويلة الأمد ، ومحاولة التوافق مع الروس في السياسة حول بحر قزوين ذات الأهمية المشتركة بينهما ، ولا شك أن ذلك يدور في فلك تغليب البعد الاستراتيجي في العلاقة بينهما أكثر من كونه علاقة تكتيكية مرحلية حتى ولو لم يكن الروس يبحثون عن استعادة دور دولي متوازن في المستقبل المنظور.

ومما زاد هذا التوجه رسوخا الدور الذي لعبه الروس في أزمة جورجيا ودفع قواتهم العسكرية للحد من التبجح الأمريكي حول حدودها وسط صمت وعجز أمريكي وأوربي اقتصر علي تصريحات إعلامية جوفاء وبعض المساعدات المحدودة كان له تأثيره علي المتسارعين من دول القوقاز للارتماء فيما كانوا يعتبرونه المنقذ الأمريكي، وتأثيره الإيجابي علي المعارضين للسياسة الأمريكية وفي مقدمتهم إيران .

الدور الصيني تجاه إيران

تشارك الصين إيران في جانب من نظرتها وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تدرك الصين أن الأمريكيين يرقبون النمو في بلادهم علي الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ويسعون ألا ينافسهم أحد في مشروع الهيمنة علي العالم .وبقدر سرعة النمو الصيني في المجال الاقتصادي الذي بدأ في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وبالشكل الذي يؤكد أن الصين ستصبح ، إن لم تكن قد أصبحت ، رقماً يقترب من الوضوح علي مسرح التوازن العالمي ، فإن الأمريكيين يسارعون بنفس القدر لتقويض الدور الصيني المنتظر من خلال سياسة محاصرة الصين من كل اتجاه .

ويأتي ذلك من خلال تبني الاستراتيجية الصينية لنظرية تعدد الأقطاب بدلا من استراتيجية القطب الواحد الذي يسيطر علي التوجه الأمريكي والذي قد يدفعهم لمرحلة استخدام القوة ضد أي محاولة لإجهاض هذه الاستراتيجية حتى ولو كانت ضد الصين .

ولهذا فإن الأمريكيين يحتفظون بقواعد عسكرية في اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية وهي الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية للصين ، كما منحوا الهند المنافسة للصين تكنولوجيا نووية متقدمة جعلت منها قوة نووية رغم أنها لم توقع علي اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية . وكذلك يحتفظون . أي الأمريكيون . بقواعد عسكرية في أفغانستان والعراق ، ويحاولون استكمالها بإيران كي تصبح الجبهة الغربية للصين مكملة لسياسة تطويق الصين ، ولهذا تبدوا إيران ساحة مهمة لكل من الأمريكيين والصينيين .

وقد حدد بعض الكتاب الأمريكيين بأن الصين قد ركزت علي تنمية علاقاتها الإقليمية والدولية وأن لديها خطة طويلة الأمد لتلعب دوراً مركزياً في عالم العولمة من خلال سعيها لتنمية قدراتها الاقتصادية ، وأن حرصها علي هذه التنمية يشكل دافعاً لتحالفاتها الدولية أو سياستها الخارجية ، وهذا يفسر ارتباطها بكل من إيران والسودان وبورما . وإذا كانت هذه السياسة تتم في إطار عدم استعداء الأمريكيين الذين يلعبون دوراً هاماً في اقتصادها الآن إلا أنه أمراً تكتيكياً وليس استراتيجياً علي المدى البعيد .

ومن الأمور التي تدعو الصين لتدعيم علاقتها بإيران أن الصين تستورد نسبة هامة من النفط الإيراني، وتسعى إيران كذلك إلي فتح الباب أمام بعض الشركات الصينية للتنقيب عن النفط والتصنيع في مجال البتروكيماويات داخل إيران . كما أن اعتماد الصين علي النفط من بقية دول الخليج العربي يخضع في جانب منه لسياسة أمريكا من جهة وتحكمه أبعاد احتدام الموقف الأمريكي ضد إيران الذي قد يؤدي في حالة حدوث صدام عسكري لتوقف تصديره نهائيا بشكل قد يؤدي إلي شبه انهيار للاقتصاد الصيني .

فالصين تحصل علي ١٤ في المائة من البترول اللازم لها من إيران ، ورغم صغر نسبته إلا أن إيران قد وقعت مع الصين اتفاقية في أواخر سنة ٢٠٠٤ م بمبلغ ٧٠ مليار دولار

من البترول والغاز الطبيعي مدتها ثلاثين عاما ، كما حصلت شركة الدولة الصينية للبترول (سينوبيك) علي حصة ٥١ في المائة من حقل البترول الإيراني في بادافان المكتشف مؤخراً والمقدرة احتياطياته بثلاثة مليار برميل . كما أن الصين . بمساعدة إيران . قد استطاعت الدخول إلي الساحة السودانية بقصد التنقيب عن البترول واستغلال الذي استخرج منه في دارفور بعد أن حاول الأمريكيون تجميده إلي ما بعد نضوب الخليج وتطويق التجربة الإسلامية في السودان . ورحبت حكومة السودان الإسلامية بالدور الصيني ، ومن قبله بالمساندة الإيرانية ، وذلك لكون الشركات الصينية تقتصر مهمتها علي الدور الاقتصادي الذي تحتاجه السودان ولا تربطه بنفوذ سياسي كما هو شأن الشركات الأمريكية علاوة علي عداء الأمريكيين للتجربة الإسلامية في السودان .

ولذلك فإن الصين، بالتنسيق مع الروس، تحاول الوقوف أمام التوجه الأحادي للأمريكيين، وموقفهم المتصلب من إيران حول ملفها النووي أو الوصول إلي حد الصدام العسكري . كما أن الصين قد ساعدت إيران علي الحصول علي الصواريخ البالستية من حليفتها كوريا الشمالية إلي جانب صواريخ صينية الصنع ، وأمدت إيران بمعدات أسهمت في تطوير قدراتها العسكرية .

أما علي صعيد الدعم السياسي فقد قام الرئيس الصيني بأول زيارة يقوم بها رئيس صيني لإيران منذ قيام الثورة الإسلامية وذلك في إبريل ٢٠٠٢ م ، وتمت الزيارة في ظل أجواء لم تكن أمريكا قد صعّدت من علاقتها المتوترة بإيران حين كانت تجهز لاحتلال العراق .

وبنفس القدر الذي تحاول فيه أمريكا مع روسيا المساومة علي الملف النووي الإيراني ومحاولة طرح بدائل أو إغراءات اقتصادية لروسيا مقابل انفرادها بهذا الملف، حاولت كذلك مع الصين من خلال أقرب حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط وهي إسرائيل

التي تبدي حرصاً أكبر علي دفع الأمريكيين إلي مرحلة الصدام مع إيران وبالتالي انفرادها بملفها النووي ، فقد ذهب رئيس وزراء إسرائيل " أولمرت " إلي الصين في مهمة حول الملف النووي الإيراني وشرح وجهة النظر الأمريكية التي سعت إسرائيل في صياغتها أو إقناع الأمريكيين بها ، فطرح أولمرت علي الصين العديد من الاتفاقيات الاقتصادية ، وكذلك وعداً بتساهل أمريكا مع الملف النووي الكوري أقرب حلفاء الصين .

علي أن الصين التي تتبني استراتيجية تعدد الأقطاب لا تجد سبيلاً إلا التحالف مع القوة العسكرية الروسية إلي جانب سعيها لتنمية قدراتها العسكرية الخاصة بها ، ومحاولة تأكيد هذا المحور من خلال الملفات المطروحة في كوريا الشمالية وإيران . ولعل هذا الأمر قد دعا بعض الكتاب والسياسيين الأمريكيين إلي ضرورة القبول بتعدد القطبية والخروج من فرض القطب الواحد المتمثل في أمريكا . ومن أبرز هذه التوجهات الأمريكية تقرير هاملتون بيكر الأخير الذي أشار إلي ضرورة إشراك أقطاب أخرى ، واتباع سياسة التفاهم لا التصادم مع بعض القوي الإقليمية مثل إيران وسوريا حول المسألة العراقية ، والتفاهم مع كوريا الشمالية حول ملفها النووي . ولا شك أن ذلك يشير إلي نجاح نسبي ولو مرحلياً في توجه الصين وروسيا حول رفض استراتيجية الهيمنة أو أحادية القطب التي يحرص علي فرضها المحافظون الجدد في الحكومة الأمريكية ، كما يشير إلي قدر من النجاح لحكومة طهران علي استغلال هذا البعد حتى يعيد السياسيون الأمريكيون النظر فيه بعد تخلي الشعب الأمريكي عن تأييد هذا التوجه السياسي الذي حاول الحزب الجمهوري فرضه وأعطي تأييده للحزب الديمقراطي أملا في التغيير الذي كان أهم شعار انتخابي .

الملف النووي الإيراني

يعكس الملف النووي الإيراني العديد من سوءات السياسة المعاصرة سواء في إيران نفسها أم في المحيط الإقليمي العربي التركي الهندي الباكستاني ، أم في إطار العلاقات الدولية بين أمريكا وأوربا وروسيا والصين واليابان .

فالولايات المتحدة التي أسهمت في إنشاء المحطات النووية الإيرانية في عهد الشاه، وكانت تدرك أنه يمكن أن يتحول إلي الأغراض العسكرية كي تجعل منه قوة رادعة للاتحاد السوفييتي، عادت لتغير سياستها بعد انتهاء السوفييت المعادين لهم وظهور إسرائيل كحارس لسياستها بديلا عن الشاه . وأمريكا التي كانت تتمتع بعلاقات متميزة مع العرب وبخاصة في الخليج وتنمي مصالحها فيه كانت مدركة لأبعاد النشاط النووي الإيراني وآثاره علي منطقة الخليج حين كان في مراحل تأسيسها له لكن مصالحها كانت تفرض عدم الاكتراث بهذا الجانب، ثم عادت لتثير المخاوف حول هذه الآثار الخطيرة علي المنطقة والشرق الأوسط برمته حين تغيرت مصالحها وبالتالي سياستها .

والغريب في هذا التغير المفضوح هي أن أمريكا التي دأبت علي أن تبدي قلقها حول خطورة مستقبل النشاط النووي الإيراني المحتمل متجاهلة بعض مقومات التلاقي بين إيران وهذه الشعوب لم تشر إلي أية خطورة فعلية من التهديد النووي الإسرائيلي في قلب هذه المنطقة المعادية له . وتتناسى أمريكا العداء الفعلي التاريخي المستمر بين العرب وإسرائيل ومدي خطورة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ، في حين تثير احتمال ، مجرد احتمال ، العداء الإيراني المذهبي ضد العرب الذي قد يشكل معه النشاط النووي مستقبلا خطيراً . والغريب كذلك أن أمريكا تثير إمكانية أن يشكل النشاط النووي الإيراني المحتمل خطراً عليها هي لا علي مصالحها في المنطقة بل علي أراضيها كذلك في حين لم تشر إلي

سماحها ودعمها النشاط النووي الهندي والباكستاني بل ودعمها له وأنه لا يشكل خطورة عليها .

وتبدي أمريكا، من منظور إسرائيلي بالطبع ، خشيتها من أن يؤدي المشروع النووي الإيراني إلي قيام بعض الدول العربية بالإقدام علي النشاط النووي مما يشكل خطراً علي إسرائيل في المستقبل ؟ ، والسؤال الأهم هو هل هذا النشاط النووي الإيراني قد تم ونمي حتى الآن بعيداً عن أعين المخابرات الأمريكية أو دعم شركاتها وخبرائها ؟ أم هي صانعته لأغراض سياسية لا تريد الكشف عنها ؟ أم هي صانعته أو معلنة عنه كي يكون ورقة تستخدمها عندما يحين وقت شروعها في سياسة الهيمنة علي إيران بعد العراق وأفغانستان كي تكتمل السيطرة ؟ وعلي دوام وجود مبرر هيمنتها علي دول الخليج العربي ؟ وعلي اتخاذه ذريعة للسعي لنشر منظمة الدرع الصاروخي في شرق أوربا المتاخمة للحدود مع روسيا ؟ ، والإجابة علي هذه الأسئلة التي باتت معروفة ومكشوفة للعالم والذي يترجم من خلال هذا الملف وحده هو فقدان أمريكا لحلفائها وأصدقائها ، ويثير الكثير من نعرات الاستعداء لها وعدم مصداقية أية مبادئ إنسانية أو أخلاقية تدعيها ، ونزعة الكره التي تلاحق بوش الصغير حتى آخر يوم في مدته ، واختيار الصحفي العراقي منتظر الزيدي كأهم شخصية عالمية لعام ٢٠٠٨ م بسبب إلقائه الحذاء علي هذا الرئيس الأمريكي .

وبنفس القدر أصبح الملف النووي الإيراني ورقة سياسية في يد القوي الأخرى في العالم كي تستخدمه في التفاوض مع الأمريكيين أو الإيرانيين أو العرب في سبيل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية .

والسؤال الذي بات يطرح نفسه بإلحاح أين هم العرب في هذه اللعبة ؟ وهل فقدوا إمكانية أن يكون لهم سياسة واضحة أم أنهم مازالوا يعانون من غياب سياسي

ويدورون في فلك التبعية ؟ وهل سيظلون أمام هذا الملف وغيره مفعولاً به في جملة السياسة الدولية أم أن مثل هذه القضايا قد تدعوهم لأن يكونوا فاعلاً في جملة مفيدة لأنظمتهم وشعوبهم ؟ .

وبقي سؤال آخر هل النشاط النووي الإيراني سياسة تكتيكية إيرانية تريد المساومة بها للوصول إلي دور إقليمي في الشرق الأوسط الجديد الذي تشرع أمريكا في إنشائه أم هو سياسة استراتيجية أساسية ؟ وإذا كان كذلك فضد من يكون هذا النشاط ؟ هل هو ضد باكستان أم الهند أم إسرائيل أم العرب ؟ أم هو لمجرد الردع أمام هذه القوى؟ والإجابة علي ذلك تفرض سؤالاً متكرراً أين هم العرب؟ .

يعود النشاط النووي الإيراني إلي منتصف سبعينيات القرن العشرين حين قام نظام الشاه بعقد اتفاقيات مع الألمان بغرض المساعدة في بناء مفاعل ذري في مدينة بو شهر، ولم يكتب لهذا المفاعل أن يكتمل عقب سقوط الشاه .

لكن حكومة الثورة الإسلامية في إيران عاودت تنشيط هذه المساعي من خلال روسيا والصين وكوريا حيث قامت هذه الدول بتزويد إيران بالتكنولوجيا والمواد الخام اللازمة لهذا البرنامج .

ومع أن المحاولات الإيرانية لامتلاك التكنولوجيا النووية قد تمت بعلم من السلطات الأمريكية وبمشاركة ولو محدودة من بعض شركاتها في هذه المرحلة إلا أن الذي أسهم في تغير سياسة أمريكا تجاه هذا الأمر مرتبط بتغير سياسة أمريكا نفسها نتيجة لتغير استراتيجيتها بعد انفرادها بالهيمنة علي العالم وازديادها في ظل المحافظين الجدد المتعصبين دينيا ، واتباع هؤلاء الساسة لسياسة صهيو أمريكية تغلّب مصالح إسرائيل ومن

منطلق عقائدي جعل الإسلام والمسلمين في مقدمة أعدائهم وفق نظرية صدام الحضارات ووفق منظور أتباع ما عرف بالصهيونية المسيحية .

وقد سلك الأمريكيون سياسة ترمي إلي تطويع أو تركيع إيران لا احتوائها بعد أن استثمروا سياسة المهادنة والاحتواء معها في احتلال أفغانستان ثم العراق . لكن الحكومة الإسلامية في إيران استغلت العديد من القضايا التي تحيط بالموقف الأمريكي في أفغانستان والعراق لتبدي رفضاً لسياسة التطويع أو التركيع أو حتى الاحتواء وسعوا لأن يعترف الأمريكيون لهم بدور إقليمي يعد الملف النووي أحد أهم أوراقه .

واتجه الأمريكيون من خلال الساسة المتعصبين ، أو ما يسمون بالصقور بزعامة جورج بوش ، لفرض سياستهم علي إيران ورفض منهج الندية من دولة محدودة كإيران ، وبدأوا يضغطون علي الدول التي يعتمد عليها تطور برنامج إيران النووي كروسيا والصين وكوريا الشمالية ، كما مارسوا ضغطاً مماثلاً علي الوكالة الدولية للطاقة النووية شأنها شأن بقية مؤسسات المنظمة الدولية كي تسير في طريق عرقلة هذا النشاط .

وعلي الرغم من أن النشاط النووي الإيراني المحدود ما زال لا يمثل خطراً علي أمريكا من قريب أو بعيد إلا أن نموه قد يشكل عائقاً أمام النزوع الأمريكي نحو الهيمنة الكاملة علي الشرق الأوسط ، كما أن إسرائيل تري فيه تهديداً لأمنها أو لدورها الإقليمي علي المدى البعيد ، ولذلك فإن إسرائيل تزيد من ضغوطها علي الإدارة الأمريكية من جهة وتخطط لإمكانية توجيه ضربة عسكرية ضده من جهة أخرى علي غرار ما فعلت مع المفاعل النووي العراقي من قبل ، وكذلك مع ما ادعته من شروع سوري في بنائه ، لكن ذلك قد يتسبب في حرج للإدارة الأمريكية فضلا عن أنه فوق قدرة إسرائيل منفردة .

كما أن مساعي إسرائيل في دعم علاقتها مع الهند والاتفاق علي التبادل التكنولوجي في مجال الطاقة النووية من شأنه أن يدفع الصين إلي دعم علاقتها مع إيران ومحاولة تحجيم الدور الأمريكي في المنظمة الدولية لاتخاذ مواقف حادة ضد إيران فضلا عن مواصلة دعم البرنامج النووي الإيراني ، لكن ذلك أمر موقوت ومرهون بأبعاد المصالح الصينية مع الولايات المتحدة . كما أن مساعي إسرائيل من دعم عسكري لجورجيا علي أمل استخدام أراضيها ضد إيران قد يدفع بالروس الذين تسعي جورجيا للتمرد عليهم إلي مساندة الموقف الإيراني .

وعلي الرغم من أن السياسيين الأوربيين قد تأثروا بالموقف الأمريكي والإسرائيلي تجاه الملف النووي الإيراني وانتقلوا من مرحلة الدعوة إلي نهج أسلوب المفاوضات إلي موقف أكثر تشدداً جاء علي لسان رئيس فرنسا شيراك حينما هدد بضرب إيران بالقنابل النووية ، كما أنهم يسعون إلي فرض عقوبات اقتصادية يقصد بها الضغط المتزايد علي إيران ، إلا أن بعض الكتاب الأوربيين يقفون موقفاً مغايراً لتشدد بعض السياسيين في بلادهم، فقد طرح بعض كتاب الإندبندنت البريطانية لتساؤل حول الجريمة التي ارتكبتها إيران إزاء مزاولة حقها في امتلاك طاقة نووية سلمية تسمح لها بتخصيب اليورانيوم تحت إشراف الأمم المتحدة . ورفض كاتب آخر اتجاه الدول الغربية إلي الصدام مع إيران أو حتى فرض عقوبات عليها أمام ما اعتبره حقا طبيعيا لها، وناشد البعض الآخر الدول الغربية بأن تعلن تسليمها بهذا الحق لإيران .

ومع أن هذه الأقلام لا تمثل التوجه العام للإعلام الغربي الذي يسير في الركب الأمريكي ويتأثر بالدعاية الإسرائيلية إلا أنه قد أصبح يمثل قطاعاً من الرأي العام الأوربي

الرافض للغطرسة الأمريكية والتبعية الأوربية لها والتي زادت بتولي الرئيس الفرنسي اليميني التوجه ساركوزي .

ويتجه الموقف الأوربي في عمومه إلي طريق واحد وهو العمل علي إنهاء البرنامج النووي الإيراني دون أن يسمح لوجهة النظر الإيرانية بإزالة الشكوك حوله أو محاولة الوصول إلي حل وسط يضمن عوامل الأمان والسلمية لهذا البرنامج .

أما عن موقف العرب من البرنامج النووي الإيراني فهو كما يري البعض موقف مثير للحيرة والانتقاد لا من الكتاب العرب وحدهم ولكن من غيرهم كذلك ، فقد أرجعه البعض إلي كونه ليس تعبيراً عن فقدان الحرية فقط والذي جاء نتيجة تسلط الأنظمة السياسية وإنما لغياب الإرادة والتخطيط حيث توجد كثير من الأنظمة التسلطية والدكتاتورية لكنها تسعى لاستثمار عوامل القوة وتدفع دولها إلي مصاف الدول الكبرى . وبالتالي فإن العالم العربي في مجمله يفتقد إلي سياسات عامة ومحددة تدفع إلي الأمام ولا تحدد العدو والصديق ، وبالتالي فإن العرب أصبحوا مغيبين عن الساحة الإقليمية والدولية إلي حد كبير في رأي البعض.

واتجهت بعض الأقلام إلي القول بأن ما هو شائع عن رفض إسرائيل للنشاط النووي الإيراني واستعدادها لتوجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية هو من قبيل الخدع السياسية وأن الحقيقة أن إسرائيل أو سماسرة السلاح فيها لهم دور في هذا النشاط ، وأن التعاون بين إسرائيل وإيران مازال قائماً ومخطط له لتقسيم النفوذ في خارطة الشرق الأوسط الكبير التي تعدها أمريكا وفي ظل غفلة من الأنظمة السياسية العربية . واستند هذا البعض إلي ما ذكرته صحيفة إسرائيلية أن إسرائيل قد باعت لإيران تكنولوجيا تستخدم

للأسلحة الكيماوية من خلال بعض سماسرة السلاح اليهود أمثال ناحوم مانبار وموشي ريجيف وهما يعملان مع الموساد الإسرائيلي ولهما صلة مباشرة مع وزارة الدفاع الإسرائيلية

واتجه البعض إلي الدعوة إلي مساندة إيران في مشروعها النووي وعدم التجاوب مع ما تثيره أمريكا وإسرائيل من مخاوف تجاهه ، واعتبروا أن ما تثيره هذه الدول من العداء ضد إيران الفارسية أو الشيعية هو محاولة لإخافة العرب السنة واستخدامهم لأغراضهم السياسية المعادية للمسلمين عموماً والتي تسعى للسيطرة علي الجانبين معاً بعد ضرب أحدهما بالآخر ، وأن من الواجب علي العرب وفقاً للرغبة الأمريكية أن يقفوا مع القنبلة النووية الإسرائيلية الفعلية ضد القنبلة النووية الإيرانية الإسلامية المحتملة .

وحلل هذا البعض من الناحية العلمية التقنية ما يؤكد أن إيران لا تشكل أي تهديد لجيرانها العرب إذا امتلكت سلاحاً نووياً حيث أنها ستصاب بالإشعاع النووي لمجاورتها للعرب جغرافياً ، كما أن العرب لا يشكلون خطراً علي إيران يدعوها لامتلاك السلاح النووي أو استخدامه بل إن إسرائيل هي التي تشكل هذا الخطر علي إيران والعرب علي السواء .

وخلص هذا البعض إلي القول بأن القصد من التوجيه السياسي الأمريكي الإسرائيلي هو الإيقاع بين العرب وإيران لكي تستخدم كل منهما ضد الآخر وهو ما لا ينبغي أن يقع فيه العرب لأن إيران وقوتها تمثل عمقاً لهم فإذا تمت تصفية إيران فهم لا يملكون بعد ذلك ما يدافعون به عن أنفسهم وسيصبحون في دائرة تبعية أشد لا لأمريكا فقط بل لإسرائيل كذلك.

وكتب البعض عن عجز العرب عن الوصول إلي قرار من الوكالة الدولية للطاقة النووية يدين البرنامج النووي الإسرائيلي علي مدار خمسة عشر عاماً برغم اعتراف إسرائيل بحدوث أكثر من تسرب من أحد مفاعلاتها يمكن أن يؤذي جيرانها في مصر وفلسطين .

وكذلك الصمت الذي يحيط برنامج إسرائيل النووي في أوربا وأمريكا وعدم مطالبتها بالتوقيع علي معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في وقت يقفون فيه موقف المتشدد تجاه إيران . وخلص رأي البعض إلي أن مثل هذه المواقف المتباينة والمفضوحة تدعو العرب إلي مساندة البرنامج النووي الإيراني وعدم الانسياق وراء الدعاوى المغرضة في أمريكا وأوربا وإسرائيل .

علي أن البعض الآخر من الكتاب العرب قد اتجه إلي دعوة الأنظمة السياسية العربية إلي عدم الوقوف عند حد تأييد الملف النووي الإيراني أو معارضته ، وحد التنديد بالملف النووي الإسرائيلي والدعوة إلي خضوعه للتفتيش الأممي ، أو الدعوة الخيالية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل في ظل امتلاك إسرائيل لمئات الرؤوس النووية ، بل إن الموقف الحقيقي الذي ينبغي علي العرب اتخاذه هو السعي لامتلاك برنامج نووي أو كيميائي رادع يحفظ للعرب وجودهم علي الساحة الإقليمية أو يحميهم من أطماع النفوذ الأمريكي والعربدة الإسرائيلية وحتى التغير الإيراني .

أما عن الموقف السلبي لدول الخليج العربي الرافض للبرنامج النووي الإيراني فيراه الكثيرون أنه مجرد أدوار مرسومة لدول المجلس طلب منها القيام بها لتشكل مبرراً للولايات المتحدة في التصرف حيال هذا الملف ، وهو سيناريو مشابه لذلك الذي قاموا به إبان الأزمة العراقية قبل احتلال العراق .

ووصف البعض هذه المواقف السلبية لدول الخليج بأنها عرّفت مصالحها تعريفاً أمريكياً، ووقفت ضد برنامج إيران النووي دون مسوغات من مصلحة وطنية أو مكسب استراتيجي، وأن علي هذه الدول ألا تواصل الخط المعادى لإيران هذه المرة بعد مساندتها لصدام حسين . وانتقد هذا البعض موقف ليبيا حيث كشفت قيادتها للأمريكيين

المساعدات الفنية التي قدمها العالم الباكستاني عبد القدير خان للإيرانيين ، كما انتقدوا موقف مصر لتصويتها في المنظمة الدولية في صالح نقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن بدلا من الوقوف مع إيران ضد الغرب .

ورأي البعض أن الموقف السلبي للدول العربية أمام الملف النووي الإيراني سيكون أساساً لفشلها في كل الحالات سواء وقفت ضد هذا الملف أم أيدته . فإذا تم التخلص من الملف النووي الإيراني ستكون الدول العربية خاسرة حيث ستكون رهينة الهيمنة العسكرية الأمريكية وعرضة للتقسيم والشرذمة تحت نفوذ إسرائيل كنائب للأمريكيين ، وإذا نجحت إيران في بناء سلاح نووي فستكون الحكومات العربية خاسرة أيضاً حيث سيتم التفاهم بين إيران وأمريكا حول تقسيم المنطقة العربية إلي مناطق نفوذ يشارك فيها الصهاينة ، وبالتالي فإن الأمر لابد أن يشكل دافعاً إلي موقف عربي مستقل يسعى لامتلاك السلاح الرادع ، وفي نفس الوقت يدعم الدور الإيراني في امتلاك سلاح رادع أمام الهجمة الأمريكية الإسرائيلية التي تحكمها مصالحها المتغيرة فلا تفي بأي وعد ، وذكّر أصحاب هذا الرأي العرب بمساعدتهم لأمريكا في العراق وأفغانستان ثم تنكر الأمريكيين لكل هذا لصالح إسرائيل ، بل وتهديدهم للعرب بالضرب والتقسيم تحت دعاواهم المفضوحة كحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وغير ذلك .

وعلي ذلك فإن الكثيرين لا يرون في المواقف العربية ، والخليجية منها علي وجه الخصوص ، والتي توصف بالوسطية أية جدوى كأن يعلن مؤتمر قمة أبو ظبي للدول الخليجية علي لسان عبد الرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إننا نثق في إيران لكننا لا نريد أن نري المفاعل النووي الإيراني الذي هو أقرب إلي شواطئنا أقل من المسافة الفاصلة بين هذا المفاعل في بوشهر وطهران فيسبب لنا مخاطر وأضرار ، واقترح أن

تبذل المساعي من أجل اتفاق بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بشأن إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية ، وأن ذلك يمكن تطويره ليشمل كل بلدان الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل .

وعلي الرغم من أن مثل هذا القرار يعد في جانب منه شكلاً إيجابيا في رأي البعض حيث أنه لا يجعل من البرنامج النووي الإيراني خطراً علي الخليج أو المحيط الإقليمي وبالتالي لا يمثل ذريعة تدعم الموقف الأمريكي كما كان إلا أنه لا يدعو إلي شكل إيجابي في السعي العربي لامتلاك هذا السلاح أو غيره بما يحفظ لهم التوازن الإقليمي ، ويواصلون استجلاب أمنهم أو استيراده من الخارج بنفس منظومة العمل داخل بلادهم.

علي أن ما فسره البعض حول التوجه السعودي إلي دفع تركيا لأن تلعب دوراً إقليمياً يتوازن مع الدور الإيراني في المنطقة العربية من خلال توازن مصالحها مع العرب كما هو مع الإيرانيين خطوة يراها البعض في الاتجاه الصحيح ، وأن استجابة الأتراك بعد ذلك لإرسال قوات عسكرية إلي جنوب لبنان ضمن قوات الأمم المتحدة يعد استجابة لهذا الدور ، كما أن إقناع الأتراك بالدخول في النشاط النووي ضماناً لهذا التوازن والذي جاء ربما بوعود بدعم سعودي قد يكون تحركاً عربياً معوضاً عن العجز العربي لامتلاك هذا السلاح ، وربما يكون عجزاً تفرضه الظروف الإقليمية والدولية المعاصرة.

ويري البعض أن هذا التحرك السعودي لم يجنح بعيداً عن التوجه الأمريكي حتى لا يصطدم به حيث تريد أمريكا دوراً تركياً في المنطقة يتيح لأمريكا أن تقدم النموذج الديمقراطي العلماني التركي لدولة إسلامية ليكون نموذجاً عربياً بدلا من النموذج الإيراني المستند إلي مرجعية إسلامية دينية دعته لأن يخرج عن الطوق الأمريكي .

ولعل الخروج عن الطوق الأمريكي يسبب العديد من المشكلات للأنظمة السياسية العربية التي توصف بالمعتدلة والتي ارتضت أن ترتبط بأمريكا ارتباطاً كاملاً ، فعقب توتر محدود في العلاقات المصرية الأمريكية أعلنت الحكومة المصرية رفضها إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن وأنها تفضل تسويته بالطرق السلمية كما أنها تنتقد سياسة الغرب التي تكيل بمكيالين في الملفين الإسرائيلي والإيراني ، وكان ذلك نتيجة إعلان نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني عن تجميد المفاوضات بين مصر وأمريكا بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ، ونتج عن مثل هذا الموقف المحدود المزيد من الضغوط الأمريكية علي مصر سواء حول قضايا داخلية أم حول بعض القضايا العربية التي تهتم بها مصر كقضية فلسطين ، بل وتهميش الدور المصري في هذه القضايا .

ولا شك أن ذلك يشير إلي أن مسايرة السياسة الأمريكية الإسرائيلية تجاه الملف النووي الإيراني أو غيره سيضع مستقبل المنطقة في يد هؤلاء بحيث يكون الجميع لعبة لا يحسب حسابها أكثر مما هم عليه ، لكن الأجدى ليس في دعم البرنامج النووي الإيراني فقط بل السير في طريق اتخاذ سياسة محددة وفيها قدر أوسع من التحرر تسمح بتملك سريع لأحد أسلحة العصر بحيث يضمن العرب لأنفسهم الوجود والاستمرار بفاعلية في منطقتهم .

* * * * * * * * *